

المنتدى العربي للبيئة والتنمية يعلن توصيات مؤتمره من السراي

إدارة استهلاك الماء أرخص من زيادة الإنتاج

الحريري: أعدكم بدعم تنفيذ توصياتكم

بيروت، 2010/11/5

اختتم المنتدى العربي للبيئة والتنمية "أفد" أعمال مؤتمره السنوي الثالث حول المياه العربية، الذي انعقد يومي الخميس والجمعة في فندق حبتور جراند في بيروت، بإصدار توصيات ختامية في السراي الحكومي. وتلا ذلك غداء دعا إليه رئيس الحكومة سعد الحريري، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للمنتدى، وحضره المشاركون في المؤتمر.

وكان الرئيس الحريري استقبل وفداً من مجلس أمناء المنتدى، ضم الرئيس المنتخب للمجلس الرئيس عدنان بدران والأمين العام نجيب صعب ورئيس اللجنة التنفيذية عبدالرحمن العوضي والأعضاء وبعض الوزراء المشاركين في المؤتمر. وقدم بدران وصعب إلى الرئيس الحريري عرضاً عن مداورات المؤتمر والتقارير السنوي حول المياه العربية بعنوان "إدارة مستدامة لمورد متناقص" والنسخة الأولى من التوصيات الختامية التي تم إنجازها قبل الاجتماع مباشرة. وناقشا معه وضع المياه العربية وأبرز ما توصل إليه تقرير المنتدى، وأن الوضع فعلاً خطر ويجب التصدي له بجدية، وأن الخطوة الأولى يجب أن تكون ترشيد استخدام المياه ووقف الهدر لأن هذا هو أرخص الحل ويؤدي إلى أسرع النتائج. وتم التأكيد على ضرورة معالجة المياه المبتدلة وإعادة استخدامها. ونقل الوفد تمنيات المؤتمرين للبنان "بالاستقرار والسلام وراحة البال ليأخذ الدور الريادي الذي يستحقه".

وطرح الحريري بعض الأسئلة وطلب إيضاحات على بعض الأمور المتعلقة بالمياه. ولم يقتصر حديثه مع أعضاء الوفد وكبار المشاركين بل حرص على مناقشة طلاب جامعيين شاركوا في المؤتمر.

وألقى الرئيس الحريري خلال مأدبة الغداء كلمة أثنى فيها على الجهود الكبيرة التي يبذلها المنتدى، وقال: "علينا كحكومات أن نطلع على الاقتراحات والتوصيات التي خرج بها المؤتمر. وأعدكم كرئيس حكومة وعضو مؤسس للمنتدى أن نباشر في تنفيذ بعض الاقتراحات، ونحث الجميع في العالم العربي على أخذها في الاعتبار".

التوصيات

أعلن أمين عام المنتدى نجيب صعب توصيات المؤتمر التي جاء فيها الموافقة على ما ذكره تقرير "أفد" من أن حالة المياه في البلدان العربية حرجة وتتطلب عملاً فورياً، وأن في صلب الأزمة المائية العربية مجموعة من العيوب السياسية والإدارية ، بينها وضع المؤسسات المائية المجزأة وضعف النظم القانونية المائية.

دعا المؤتمر الحكومات العربية إلى بذل جهد حثيث لاعتماد إصلاحات سياسية ومؤسسية وقانونية لإدارة الطلب على المياه ، عبر تحسين الكفاءة وتخفيض الهدر ومنع الاستخدام المفرط والتلوث ، وفرض تعرفات للمياه من شأنها ترشيد استخدامها واسترجاع التكاليف تدريجياً عَظُر وحث على دعم سياسات زراعية جديدة وتحسين كفاءة الري وتطوير سياسات للتكيف مع تغير المناخ، مبنية على استعمال المياه المالحة في الإنتاج الزراعي وتطوير محاصيل جديدة تتحمل القحط والجفاف، وتأهيل نظم حصاد المياه.

وأوصى المؤتمر الحكومات بفتح الفرص للقطاع الخاص عبر تقديم حوافز للمساعدة في تطوير تكنولوجيات تنافسية محلية لتحتية مياه البحر، مع تشجيع تطبيقات الطاقة الشمسية، والاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة لمعالجة المياه المبتدلة وإعادة تدوير المياه الرمادية. كما طالب بالعمل على تطوير إدارة جماعية للأحواض النهرية والطبقات المائية الجوفية المشتركة وتحديد صيغة مستدامة لتقاسم المياه عبر الحدود . وحث على إعادة توجيه دور السلطات المائية الحكومية من دور مزود المياه إلى دور المنظم والمخطّط الفعال، بما في ذلك وضع هيكلية قانونية تمكن استثمارات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص من تقديم مياه نظيفة وخدمات صحية مأمونة، مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة.

وأكد المؤتمر ضرورة الالتزام بالاستثمار في بحوث ذات مصداقية علمية، تتماشى مع السياسات ذات الصلة وتتصدى للمشاكل العملية التي تعترض الإدارة المائية في الدول العربية، وإطلاق حملات توعية جماهيرية مستمرة لتشجيع أخلاقيات العناية بالمياه والحث على تغييرات سلوكية وإبلاغ مستخدمي المياه بالحوافز الاقتصادية لتحقيق أهداف كفاءة استخدام المياه.

الجلسات الصباحية

وكان المؤتمر تابع أعماله لليوم الثاني، تخللها تقديم دليل "أفد" حول كفاءة استخدام المياه في الصناعة والزراعة والمنازل، وهو الدليل الأول من نوعه الذي طُوّر خصيصاً للمنطقة العربية.

وشهدت الجلسة الصباحية برئاسة وزير الري والموارد المائية السوداني المهندس كمال علي محمد، نقاشات لأوراق عمل حول الحوكمة وإصلاح التشريعات المائية. وقدم رئيس الكتلة النيابية لحزب الخضر للتقدم التونسي منجي الخماسي التجربة التونسية لحوكمة المياه، التي توصلت إلى تعبئة 88 في المئة من الموارد المائية المتاحة، مع رسم خطة تستهدف بلوغ نسبة 95 في المئة بحلول سنة 2015. وتناولت جلسة أخرى شراكة القطاعين العام والخاص في عالم المياه، وترأسها أمين عام المجلس الأعلى للخصخصة في لبنان زياد حايبك.

كما عقدت جلسة خاصة عالية المستوى لمناقشة المشاركة العربية في مفاوضات المناخ المقبلة في كانكون (المكسيك) والورقة التي أعدها المنتدى العربي للبيئة والتنمية حول سبل المساهمة العربية الإيجابية. شارك في الجلسة وزير البيئة اللبناني محمد

رحال ووزير البيئة السوداني جوزيف ملوال دينق ونائبة مدير الهيئة الوطنية المكسيكية للمياه غريزيلدا ميدينا لاغونا، وأدارها الدكتور محمد العشري. وقدم السفير المكسيكي خورخي ألفاريز بتكليف من حكومته عرضاً لآخر المفاوضات الخاصة بالقمة. واختتم المؤتمر بحوار مفتوح بين الوزراء ورؤساء المنظمات ومعدّي تقرير "أفد" في فندق حبتور جراند.

كلام الصور:

1. الرئيس الحريري مجتمعاً بمجلس أمناء المنتدى العربي للبيئة والتنمية.
2. الرئيس الحريري متحدثاً خلال إعلان التوصيات.